

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الجمعية العمومية

لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)

الاحد 04 شعبان 1438 هـ الموافق 2017/04/30 م

غرفة تجارة وصناعة دبي - قاعة المؤتمرات

تم عقد اجتماع الجمعية العمومية لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) بغرفة تجارة وصناعة دبي - قاعة المؤتمرات في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاحد الموافق 2017/04/30 م بناء على دعوة من مجلس إدارة الشركة، حيث كان الموعد المقرر لعقد الاجتماع هو الاحد بتاريخ 2017/04/23 وتم تأجيله لعدم إكمال النصاب القانوني.

بلغ عدد الاسهم المسجلة بالإجتماع 31,222,974 سهماً من إجمالي أسهم الشركة البالغ 225,750,000 سهماً وهو ما يمثل 13.83 % من إجمالي اسهم الشركة، وبناء عليه قد تم الإعلان عن صحة انعقاد الإجتماع حيث أنه لا يشترط أي نسبة للحضور بالاجتماع الثاني .

ونظراً لعدم تمكن رئيس مجلس الادارة من الحضور لظروف خارجه عن إرادته، وأيضاً لعدم وجود نائب للرئيس فقد تم إختيار أحد مساهمي الشركة السيد / عمر اسماعيل عن طريق تصويت المساهمين لرأس الإجتماع، وحضور أعضاء مجلس الإدارة كل من:-

1- الدكتور / محمد على الخوسني

2- السيد / عبد الرحمن سنان

كما حضر الإجتماع السادة المساهمين المتمثلين بالنصاب أعلاه وكل من:-

1- السيد / محمد جنيد - ممثلاً عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

2- فضيلة الشيخ / عز الدين بن زغبه - نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

3- السادة (موسى الرحي و محمد عبد الجبار) ممثلي مدققي الحسابات.



AMAN

P.O. Box 157, Dubai - UAE
Tel 00971 4 319 3111
Fax 00971 4 319 3112
info@aman.ae
www.aman.ae

تم الافتتاح بتلاوة عطرة من آيات القرآن الكريم وبعد الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، رحب رئيس الاجتماع بالمساهمين وممثلي الدوائر الحكومية والحضور ثم عُيِّن السيد/ أحمد كساب مقررًا للاجتماع والسيد/ محمد زكي والسيد/ عمرو ماضي - لجمع الأصوات، ومن ثم أذن للبدء بجدول الأعمال المعلن وفقاً لما يلي:-

1- الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م

والمصادقة عليه:

استعرض رئيس الاجتماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 حيث أوضح بأن الاقتصاد العالمي والمحلي شهد تباطؤاً هو من الأشد منذ الأزمة المالية العالمية للعام 2008. وتراجع فيه النمو إلى مستويات هي من الأدنى التي عرفها القرن الواحد والعشرين. فعلى صعيد شركات التأمين كانت هناك الكثير من التحديات خلال عام 2016 واستمرت المنافسة القوية تتفاقم بين الشركات العاملة في القطاع مما انعكس سلباً على نتائج الكثير منها مما أجبر الهيئات الرقابية على التدخل لفرض أسس فنية سليمة على مختلف الأصعدة حفاظاً على حقوق حملة الوثائق والمساهمين على سواء.

ولقد قام مجلس الادارة بعمل خطة تصويبية للشركة يتم تنفيذها خلال عام 2017 والتي ستسهم بشكل كبير في إعادة التوازن ووقف الخسائر وتحقيق الربحية. وأوضح بانه على الرغم من تحقيق الشركة لخسائر عن العام الا أنه بحمد الله وفضله مازالت أمان تحتل مكانة متقدمة بين شركات التأمين لما تتمتع به من سمعة جيدة وشفافية عالية ووضوح في التعامل مع كافة الهيئات الرقابية وأصحاب المصالح، وإستطاعت أن تحافظ على توازنها في سوق التأمين، كما جاءت النتائج المالية للشركة على النحو التالي...

نتائج أمان للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31

- بلغت الأقساط المكتتبة (414.5) مليون درهم للعام 2016 مقابل (442.8) مليون درهم بانخفاض أداء بلغ 6 % عن السنة الماضية 2015.
- حققت الشركة أرباح فنية من العمليات قبل المصاريف الإدارية والعمومية بقيمة 27.6 مليون درهم عام 2016 مقابل 36.3 مليون درهم عام 2015 بانخفاض أداء بلغ 24% .
- تم تدعيم الإحتياطيات الفنية للشركة بحيث أصبحت مطابقة لمتطلبات هيئة التأمين بتكلفة إضافية تبلغ 13.3 مليون درهم مقارنة بطرق الإحتساب السابقة للإحتياطيات.
- تحسنت نتائج الإستثمارات الإجمالية من خسارة 30.8 مليون درهم عام 2015 إلى ربح 8.5 مليون درهم عام 2016 .
- بلغت إجمالي الإحتياطيات القانونية والإجبارية كما في 2016/12/31 مبلغ وقدره 37.5 مليون درهم
- بلغت صافي الخسارة 19.6 مليون درهم عن عام 2016. مقابل خسارة 3 مليون عن عام 2015.

- بلغت الخسائر المجمعة كما في 2016/12/31 مبلغ وقدره 118 مليون درهم .

كما تقدم بالشكر للسادة المساهمين على الثقة والدعم الدائم للمجلس، أيضا تقدم بالشكر الخالص إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة على دورها الرائد والأساسي في أعمال الشركة، أيضا توجه بالشكر للسادة مدققي الحسابات على دورهم الفعال وتعاونهم الدائم في تلبية متطلبات أعمال التدقيق، والشكر أيضا إلى الجهات المسؤولة كافة، ومنها وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي وهيئة التأمين ودائرة التنمية الاقتصادية وجمعية الإمارات للتأمين على جهودهم المخلصة في دعم قطاع التأمين والتأمين التكافلي على وجه الخصوص.

وبعد الإنتهاء تمت الموافقة على التقرير المقدم من مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المنتهية في 2016/12/31.

2- سماع تقرير هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م والمصادقة

عليه:

بين فضيلة الشيخ/ عز الدين بن زغيبه - نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، نشاطات الشركة خلال العام 2016 والتي كانت طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على ضوء ما قدم من وثائق التأمين والعقود المبرمة حيث أوضح بأن الهيئة إطلعت على نماذج ووثائق التأمين التي أعدتها الشركة خلال العام المنصرم وأقرتها الهيئة بعد إدخال التعديلات التي رأت ضرورة إدخالها في العقود والوثائق.

وعن نشاط الشركة، أوضح فضيلة الشيخ بأن الهيئة قد إطلعت على دور الشركة في إدارة عمليات التأمين على اساس الوكالة، وما تتقاضاه الشركة من أجر مقابل الوكالة وقد وافقت هيئة الفتوى على زيادة نسبة رسوم الوكالة بدءا من العام 2017 لتصبح 30% بدلا من 25% من إجمالي أقساط التكافل حيث ألزمت هيئة التأمين الشركة بتحمل كافة العمولات المدفوعة عن صندوق حملة الوثائق.

حيث إستثمرت الشركة أموال المساهمين وحملة الوثائق في وعاء إستثماري مشترك على اساس المضاربة وحددت ما يدخل في هذا الوعاء من أموال لصالح كل من المساهمين وحملة الوثائق كما حددت حصة المضارب بمعدل 25% من صافي أرباح الوعاء. وقد وافقت هيئة الفتوى مبدئيا على تخصيص استثمارات لكل من حملة الوثائق والمساهمين بداية من العام 2017م. على أن تبقى الاستثمارات السابقة مشتركة وتوزع عوائدها وخسائرها بنسبة حصة الاموال المستثمرة لكل منها.

كما أشار تقرير الهيئة المقدم إلى أن الهيئة درست العمليات التي عرضت عليها اثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها وأجابت على الاسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى المناسبة.

كما افادت بأن الهيئة حصلت على البيانات والمعلومات التي رأت ضرورة الحصول عليها لأداء مهمة الرقابة والتدقيق الشرعي، كما اطلعت الهيئة على تقرير التدقيق الشرعي الذي اعدته دار الشريعة على أعمال الشركة المنفذة خلال العام وأرسلت ملاحظاتها إلى الشركة. وأفادت الهيئة بأنها اطلعت على ميزانية الشركة والبيانات والايضاحات الملحقة بها وترى الهيئة ما يلي :-

- 1- أن الشركة تمسك حسابين منفصلين أحدهما لمساهمي الشركة والآخر لحملة الوثائق حسب ما يقضي به النظام الاساسي للشركة، وقد بينت الميزانية العمومية أصول وخصوم هذين الحسابين.
- 2- أن هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة الشركة من معلومات تمثل موجودات الشركة وإيراداتها، وأن دقة المعلومات والبيانات هي من مسئولية إدارة الشركة.

كما قامت هيئة الفتوى بالاشراف على احتساب الزكاة على الاحتياطات والاموال المحتجزة لدى الشركة عن عام 2016 وتنبه الهيئة السادة المساهمين إلى إخراج زكاة أسهمهم بأنفسهم حسب الطريقة المبينة في الرسالة الموجهة إليهم بذلك.

وتقر الهيئة بأن معاملات الشركة المنفذة لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية وذلك في حدود ما عرض عليها من البيانات والمعلومات التي رأت ضرورة الحصول عليها لأداء مهمة الرقابة والتدقيق الشرعي، كما تمت الإجابة على جميع الأسئلة والاستفسارات التي طرحت واصدرت القرارات والفتاوى المناسبة.

وبعد المناقشة تمت المصادقة على تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

3- سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م والمصادقة عليه:

أوضح الحاضر عن مكتب ديلويت آند توتش (السيد/موسى الرحي) بتقريرهم بأنهم قاموا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) (ش.م.ع.) ("الشركة") والشركات التابعة لها (معاً "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2016، وكل من بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد، وبيان التغييرات في حقوق المساهمين الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى. وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وآدائها المالي الموحد وتدققاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.



AMAN

P.O. Box 157, Dubai - UAE
Tel 00971 4 319 3111
Fax 00971 4 319 3112
info@aman.ae
www.aman.ae

كما أضاف بأنهم يودون لفت الانتباه إلى الإيضاح رقم 36 حول البيانات المالية الموحدة والذي يوضح أن الشركة قد أبرمت مع المدير التنفيذي السابق اتفاقية بتاريخ 9 يوليو 2013 لدفع و/أو تحويل بعض الموجودات والاستثمارات التي كان يحتفظ بها على سبيل الأمانة ولمصلحة المجموعة. وكما في تاريخ هذا التقرير، لم تحول أو تسدد للمجموعة موجودات بقيمة دفترية تبلغ 12.4 مليون درهم والتي لا تزال باسمه أو مدين بها. إن المجموعة بصدد اللجوء للإجراءات القانونية اللازمة بشأن تحويل تلك الموجودات التي تتضمن درجة من عدم التأكد بشأن القدرة على تحصيلها بكامل قيمتها وفي الوقت المحدد. ولا يزال مجلس الإدارة على ثقة بما يتعلق باسترداد الحد الأدنى من القيمة الدفترية لتلك الموجودات، وبالتالي فما من ضرورة لإجراء تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات. إن رأينا غير متحفظ بشأن هذا الأمر.

كما تم عرض تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيد بما يلي:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات المالية المتضمنة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- يبين إيضاح 9 حول البيانات المالية الموحدة مشتريات المجموعة أو استثماراتها في الأسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016؛
- يظهر الإيضاح رقم 29 حول البيانات المالية الموحدة معاملات الأطراف ذات العلاقة الجوهرية والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات؛
- أنه، وفقاً للمعلومات التي توافرت لنا، باستثناء الأمر الوارد بالفقرة التالية، لم يأتينا ما يدعونا للاعتقاد بأن المجموعة قد ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 والقانوني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007 بشأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أمورها أو لعقد تأسيسها مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2016.

نود لفت الانتباه إلى حقيقة أن المجموعة قد تكبدت في 31 ديسمبر 2016 خسائر متراكمة بقيمة 118 مليون درهم، وهي قيمة تخطت نسبة 50% من رأس مال الشركة. ووفقاً لنص الفقرة 302 من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، أنه إذا بلغت خسائر أي من الشركات المساهمة نصف رأس مالها المصدر، يتعين على مجلس الإدارة، خلال 30 يوماً



P.O. Box 157, Dubai - UAE
Tel 00971 4 319 3111
Fax 00971 4 319 3112
info@aman.ae
www.aman.ae

من تاريخ الإفصاح عن البيانات المالية السنوية أو المرحلية إلى الوزارة أو هيئة التأمين، حسب الاقتضاء، توجيه الدعوة لعقد جمعية عمومية لاتخاذ قرار خاص بحل الشركة قبل تاريخ انتهاء مدة مجلس الإدارة أو باستمرار أعمال الشركة. ولم تكن الشركة بتاريخ التقرير قد وجهت الدعوة لعقد جمعية عمومية سنوية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإفصاح عن النتائج المالية من أجل معالجة هذا الخرق.

- يعكس الإيضاح رقم 25 حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الاجتماعية خلال السنة.

علاوة على ما سبق، وعملاً بمقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 6 لسنة 2007 ولوائح الأحكام المالية ذات الصلة الصادرة عن هيئة التأمين بشأن شركات التكافل، فقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات اللازمة التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وكما ورد بالإيضاح رقم 3 حول البيانات المالية الموحدة، فإن المجموعة لا تزال بصدد التقيد بفقرات محددة من القوانين المالية الصادرة عن هيئة التأمين بشأن شركات التكافل.

و بعد المناقشة - تم الإقرار والمصادقة على تقرير مدقي الحسابات.

4- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م:

بعد الإطلاع على تفاصيل نتائج الشركة والنقاش والملاحظات من الحضور حول التفاصيل الواردة بالتقرير والنتائج التي تحققت خلال العام 2016 م من واقع بيان الإيرادات والميزانية العمومية وبيان التدفقات النقدية وإيضاحاتها المرفقة ضمن الميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م قام رئيس الاجتماع على كافة الاستفسارات والملاحظات وشكرهم على إرائهم للاجتماع بمشاركاتهم الفعالة، وبانتهاء النقاش

تمت المصادقة والموافقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م.

5- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م:

تمت الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31م .

6- إبراء ذمة مدققي الحسابات عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م:

بعد المداولة تمت الموافقة على إبراء ذمة مدققي الحسابات عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م.

7- تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2017 م وتحديد أتعابهم:

بعد مغادرة مدققي الحسابات القاعة، تم عرض بند تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2017 وبعد التداول بين الحضور من المساهمين تمت الموافقة على تعيين السادة/ ديلويت اند تش كمدققي حسابات للعام 2017 م واعتماد مبلغ ثلاثمائة وخمسة وثمانون ألف درهم (385,000 درهم) مقابل أتعابهم السنوية.

القرار الخاص

تمت مناقشة المادة رقم (302) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية والمتعلقة بتجاوز خسائر الشركة نصف رأسمالها المصدر وعرض إجراءات خطة معالجة الخسائر المتراكمة على المساهمين.

وبعد العرض والمناقشة تمت موافقة السادة المساهمين بالإجماع على المقترح الخاص بأطفاء جزء من الخسائر المتراكمة عبر إطلاق الاحتياطات:-

- الاحتياطي القانوني 18,729,615.00 درهم

- الاحتياطي العام 18,729,615.00 درهم

بإجمالي قدره -/37,459,230 درهم لتخفيض الخسائر المتراكمة من 118,029,974 درهم إلى 80,570,744 درهم أي بنسبة 35.69% من رأس مال الشركة . وعلى أن يتم إستكمال الموافقات اللازمة من كافة الجهات المعنية.

كما وافق المساهمون بالإجماع على إستمرارية الشركة وتأكيد ثقتهم بمجلس الادارة الحالي وأنه بأذن الله تعالى قادر على تجاوز الصعوبات وتحويل الشركة للربحية.

كما وافق المساهمون بالإجماع على الخطة التصحيحية المقترحة والتي تم عرضها ومناقشتها تفصيلاً خلال الاجتماع.



AMAN

P.O. Box 157, Dubai - UAE
Tel 00971 4 319 3111
Fax 00971 4 319 3112
info@aman.ae
www.aman.ae

أثناء الاجتماع قدم مساهمون إقتراح لمجلس الادارة بالعمل على دخول شريك إستراتيجي بالشركة يساهم في تقوية المركز المالي ويعزز وضع الشركة وقد كلف المساهمون مجلس الادارة بمحاولة الحصول على عرض بدخول شريك استراتيجي .

ختاماً و وفقاً لما هو مبين بجدول الأعمال تم الإعلان عن انتهاء مداولات الاجتماع، حيث شكر رئيس الاجتماع جميع الحضور على تعاونهم ومشاركاتهم الفعالة، وكان ذلك في تمام الساعة الخامسة مساءً.

والله ولي التوفيق

رئيس الجمعية العمومية

عمر إسماعيل

مدققي الحسابات

موسى الرمحى

جامع الاصوات

محمد زكي / عمرو ماضي

مقرر الاجتماع

أحمد كساب

